اقتصاد

رجال أعمال السويداء في ضيافة الحكومة

خميس للمغتربين: ضمانتكم هي الدولة ونعمل على تبسيط الإجراءات وإعداد بيئة تشريعية مرنة

| هناء غانم

وعد رئيس مجلس الوزراء المستثمرين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية في السويداء بتأمين كل التسهيلات اللازمة لتشجيع الاستثمار، إضافة لتشكيل لجنة برئاسة وزير الداخلية لحسم الوضع الأمني في المحافظة.

جاء ذلك خلال اجتماعه أمس مع رجال الأعمال وممثلي الفعاليات الاقتصادية في محافظة السويداء في مبنى مجلس الوزراء يوم أمس، استمر لأكثر من ثلاث ساعات ونصف الساعة تقريباً، حيث تم التطرق إلى العديد من المشكلات الخاصة التي تعهدت الحكومة بحلها جميعاً.

خميس وجه نداءً للمغتربين مؤكداً خلاله أن الضمانة لهم هي الدولة وأن الانتصار هو أكبر رسالة للمغتربين وأن هناك العديد من الإجراءات والتشريعات سوف يتم العمل على تعديلها، وذلك بناءً على ما تقدم به أهالي المحافظة مطالبين الحكومة برسائل تطمينية للأهالي المغتربين الذين لديهم رغبة بالاستثمار في بلدهم.

وأشار خميس إلى أهمية وضع رؤية اقتصادية جديدة للمحافظة لتحقيق عملية التنمية الشاملة والاستمرار في بناء منظومة اقتصادية حقيقية من خلال تحديد المشاريع التي من شأنها النهوض بالواقع الاقتصادي للمحافظة لإنشاء صروح سياحية وتجارية وصناعية كبيرة، داعياً القائمين على المحافظة ولجنة المتابعة لتحديد ما هو المطلوب من مشاريع للنهوض بالواقع الخدمي والاقتصادي للمحافظة من خلال رؤية متطورة، بحيث يتم تحديد أولويات ومتطلبات كل مشروع، من أجل التنسيق مع الوزارات المعنية للانطلاق به، مشيراً إلى أن الحكومة سوف تعمل على تبسيط الإجراءات وإعداد بيئة تشريعية مرنة.

وبيّن خميس ضرورة أن يكون لدينا مشاريع تنموية لتوظيف المنتجات الزراعية المخصصة للتصدير، إذ سيتم الاهتمام بالمنطقة الحرة، وتشكيل لجنة خاصة بمادة البازلت في المحافظة لتنشيط استثمار هذه المادة.

وأضاف: «ملف المغتربين ملف مهم وعلينا استثماره بالطاقة القصوى، وتجب دراسة هذا الملف من لجان مختصة لمعالجته ووضع التسهيلات اللازمة لجذبهم لاستثمار أموالهم داخل المحافظة، وذلك من خلال اللقاءات الدورية والمنظمة معهم وشرح الانتصارات التي يخطها الجيش العربي السوري والتي وفرت البيئة المناسبة للاستثمارات خصوصاً في مرحلة إعادة الإعمار.. ونحن جاهزون لتقديم كل التسهيلات اللازمة للمغتربين الوطنيين الراغبين في استثمار أموالهم داخل المحافظة لإقامة معامل نوعية لتنشيط الصناعة في المحافظة».

أولويات

وخلال الاجتماع بين خميس أن هذه اللقاءات تعمد إليها الحكومة مع ممثلي القطاع الخاص للوصول إلى أعلى مستوى من الأداء الفعال في تحقيق عملية التنمية الشاملة، «وقد بدأت هذه اللقاءات مع ممثلي المؤسسات الحكومية وغرف الاتحادات بالتوازي مع لقاءاتنا معكم لوضع رؤية تطويرية حقيقية للاقتصاد السوري بعد هذه الحرب التي نالت من اقتصادنا، فبات من الواجب علينا مضاعفة جهودنا لتذليل الصعوبات التي أفرزتها الحرب.. من هنا وانطلاقاً من كون محافظة السويداء تشكل بيئة حقيقية للاستثمارات المهمة فإن المطلوب هو التعاون مع الجهات المحلية لوضع رؤية تطويرية للمحافظة تتناسب مع الفرص الاستثمارية المتاحة فيها».

وأضاف: «لقد أولينا المحافظة أهمية كبيرة حيث زارها في الفترة الماضية العديد من الوفود الوزارية ضمت ١٩ وزيراً وذلك للالتقاء بالفعاليات المحلية والوقوف على متطلبات المحافظة الخدمية والعمل على تأمينها».

ولفت خميس خلال حديثه إلى «أننا نبحث عن شركاء حقيقيين في عملية التنمية الاقتصادية وقد قمنا بعدة خطوات مع القطاع الخاص لتطوير القطاع الصناعي وإعادة كل مؤسسات الدولة التي تضررت من الإرهاب إلى عملها وتأمين متطلبات القطاع الصناعي الخاص من تشريعات وتسهيلات لاستيراد المواد الأولية والقروض والتراخيص المؤقتة للمعامل، وإعادة المدن الصناعية إلى العمل، وفي القطاع الزراعي اهتمت الحكومة بالزراعات الأسرية والقطاع الحيواني وإعادة زراعة الأراضي التي حررها الجيش العربي، وكذلك القطاع التجاري تم إعطاؤه أهمية كبيرة للاستيراد والتصدير وتشجيع المعارض لتنشيط حركة الأسواق، وفي مجال السياحة أولينا الاستثمار السياحي اهتماماً كبيراً في كل أنواع السياحة، وهو ما يعكس جدية الحكومة في تأمين جميع متطلبات التنمية الاقتصادية».

مشدداً على أهمية التركيز على الاستفادة من رؤوس الأموال التي يؤمنها المغتربون وتأمين جميع التسهيلات اللازمة لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية في الخارج على الاستثمار داخل البلاد «والأهم هو الإقلاع بالمشاريع الخدمية في المحافظة وإيلاء أهمية كبيرة للمناطق الصناعية فيها»، مشيراً إلى أن الجهات المعنية تعمل على وضع رؤية أمنية شاملة للمحافظة «وهناك جهات معنية تقوم بخطوات نوعية ومع الأيام سوف يتحسن الوضع الأمني».

ونوّه خميس إلى أن الحكومة مستمرة في دعم التصدير الذي زاد ٣٠٠ بالمئة خلال العام الماضي، موضحاً أن رؤية الحكومة في مشاريع عام ٢٠١٨ التي تتركز حول التنمية الخدمية تزيد على ٢٠ مليار ليرة، إضافة إلى غيرها من مشاريع الدعم للمحافظة.

مطالب استثمارية

من جانبهم أكد رجال الأعمال والمعنيون في المحافظة على العديد من المطالب أبرزها إعطاء التسهيلات والحدّ من الروتين والبدء بإنجاز المعبر الحدودي وإقامة منطقة حرة، مؤكدين أن هناك ١١ نقطة جمركية بين دمشق والسويداء.

وأشار البعض إلى وجود مشاريع بعشرات الملايين من الدولارات تؤمن الآلاف من فرص العمل، وتعود بالفائدة على الخزينة العامة للدولة، لكنها بحاجة إلى الموافقة عليها، على حين طالب آخرون بضرورة تثبيت سعر الصرف وتأمين المحروقات.

كما طالبوا بتنشيط رأس المال في المحافظة وإنشاء مصانع في أم الزيتون لتشجيع الصناعة في المناطق الصناعية، ومنح قروض للمستثمرين، والمساواة بين القطاعين العام والخاص في مناقصات الحكومة، وإنشاء معامل للبازلت التي تشتهر المحافظة فيه، وإقامة محطات للطاقة البديلة، ومصانع لتعبئة الرمل الأسود، إضافة إلى الاهتمام بالعملية التعليمية من خلال العديد من الدورات والبرامج المجانية، وضبط قطاع الوقود في المحافظة الذي يعاني من الاستغلال، ومنح قروض للمشاريع الصغيرة، وطرح مشاريع مع الدول الصديقة، وطرح المشاريع الاستثمارية على مواقع التواصل الاجتماعي لجذب المستثمرين، وإعطاء ضمانات للاستثمارات من خلال التشريعات التي تضمن ذلك وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة، واستثمار منتجات المحافظة بالشكل الأمثل، وإقامة معامل لعصير التفاح والعنب ومعاصر للزيت والزيتون، إضافة إلى تفعيل دور اتحاد المصدرين لخلق نافذة لتصريف المنتجات الزراعية، والمطالبة بمنطقة حرة حدودية، وضرورة دعم المنتج الزراعي الذي يعاني من تكاليف كبيرة.

مشاريع ووعود

بدوره وزير السياحة بشر يازجي أشار إلى أن هناك ٧٦ مشروعاً سياحياً في المحافظة منها ٤٠ مشروعاً يعمل والباقي يتم العمل على تأهيله، كما أن هناك ١٠٠ ألف مغترب مستعدين للاستثمار فيها، وهناك ١٠ مشاريع الآن متاحة أمام المستثمرين للاطلاع على دفاتر الشروط والتقدم لها والوزارة مستمرة بالترويج للمحافظة سياحياً كما تستحق.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي بيّن أن هناك ١٢٠ مشروعاً استثمارياً وجميعها ستعمل بالشكل الأمثل، على حين أشار وزير المالية مأمون حمدان إلى أنه ستتم دراسة المواضيع الاقتصادية المطروحة كافة.

وزير الصناعة مازن يوسف قال: «مستعدون لتقديم الدعم الكامل للمنشآت الصناعية، إضافة إلى طرح الفرص الاستثمارية الصناعية من خلال خريطة»، على حين طالب رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي بإقامة منطقة حرة في السويداء وإنشاء مركز تجاري لبعض الصناعات مع الدول المجاورة بحيث تكون السويداء عاصمة للاستثمار الصناعي للعديد من المنتجات ولاسيما الكيمائية والغذائية.

اليازجي: ٧٦ مشروعاً سياحياً في السويداء منها ٤٠ يعمل والباقي قيد التأهيل

الغربي: ١٢٠ مشروعاً استثمارياً ستعمل بالشكل الأمثل

حمدان: دراسة المواضيع الاقتصادية المطروحة كافة

يوسف: تقديم الدعم الكامل للمنشآت الصناعية

الشهابي: منطقة حرة في السويداء ومركز تجاري لبعض الصناعات

الدبس لـ«الوطن»: ألف منشأة صناعية في الغوطة منها ٨٠٠ في حرستا

غرفة صناعة دمشق وريفها تدعو صناعيي الغوطة الشرقية لاستلام منشآتهم

| علي محمود سليمان

أعلنت غرفة صناعة دمشق وريفها عن فتح باب التسجيل للصناعيين لاستلام منشآتهم الصناعية الكائنة في مناطق الغوطة الشرقية، والتي تم استعادتها من المجموعات الإرهابية المسلحة بفضل جهود الجيش العربي السوري.

وفي تصريحه لـ«الوطن» بين رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن عدد المنشآت الصناعية المسجلة لدى غرفة صناعة دمشق وريفها يبلغ أكثر من ألف منشأة صناعية، تتركز بأغلبها في مدينة حرستا بحوالي ٨٠٠ منشأة صناعية، وباقي المنشآت الصناعية تتوزع في عربين وحمورية وسقبا وحزه ومعربا وعين ترما وباقي مناطق الغوطة الشرقية.

موضحاً أن المرحلة الأولى لتسليم المنشآت تتم بتسجيل كل صناعي للمنشأة التي يمتلكها لتقوم غرفة الصناعة بالتواصل مع الجهات المعنية لبدء عملية تسليم هذه المنشآت لأصحابها، ومن ثم تبدأ عملية تقدير الأضرار وحصرها لتقوم غرفة صناعة دمشق وريفها بالتعاون مع باقي الجهات الحكومية بتقديم التسهيلات لإعادة تشغيل هذه المنشآت الصناعية لتكون داعمة للصناعة المحلية، كما حدث في المنشآت الصناعية المتواجدة في تل كردي ومنطقة فضلون الصناعية في السبينة بريف دمشق، حيث تمت عمليات إعادة تأهيل البنى التحتية فيها وتخديمها بكافة الخدمات المطلوبة وإعادة تشغيل المنشآت الصناعية فيها.

ولفت الدبس إلى أن المنشآت الصناعية المتواجدة في الغوطة الشرقية تنشط في جميع المجالات الصناعية من النسيجية والغذائية والهندسية والكيميائية، بالإضافة لباقي الصناعات التحويلية.

وفي سياق متصل أوضح رئيس اتحاد الحرفيين في ريف دمشق محمد عبدو الخطيب في تصريح لـ«الوطن» أن الاتحاد قام بتسجيل كافة الحرفيين أصحاب الورش الحرفية المنتشرة في غوطة دمشق في إحصائيات سابقة سيتم تجديدها كونها أصبحت قديمة منذ بداية الأزمة، مشيراً إلى أن عدداً من هذه المنشآت انتقلت إلى مناطق آمنة في جرمانا ومعربا وفي المدينة الصناعية بعدرا، وهناك البعض أقفل ورشته وسافر لخارج البلد وهؤلاء يحتاجون إلى إعادة الاحصائيات لمعرفة من بقي على رأس عمله في حرفته، منوهاً إلى أن اتحاد الحرفيين سيعمل مع باقي الجهات المختصة لتقديم كافة التسهيلات والخدمات لأصحاب الورش الحرفية للإسراع بعودتهم إلى مقرات ورشهم الأساسية وإعادة تشغيلها.

ولفت الخطيب إلى أن الحرف التي كانت تنشط في الغوطة الشرقية تتركز في المفروشات والخشبيات من خلال جمعية الأخشاب التي كانت موجودة في مدينة سقبا، والتي اشتهرت بصناعة المفروشات والموبيليا، وهناك الحرف التراثية الشرقية وجمعية الألبان والأجبان وحرف صناعة قمر الدين والكونسروة وصناعة الصابون، مضيفاً بأن أغلب أصحاب الورش الحرفية التي كانت تعمل بالغذائية في عربين انتقلوا إلى مدينة معربا وأقاموا فيها ورش مصغرة لحرفتهم لتعويض خسائرهم والاستمرار بحرفتهم ريثما يعودون إلى المقرات الأساسية لحرفهم في الغوطة الشرقية.

«الاثنين التأميني» في «العدل»

الأسود: ١٠ بالمئة من المؤمن لهم صحياً مستفيدون

العش: ٤٠ دعوى تأمين شهرياً في عهدة القضاء

| عبد الهادي شباط

اعتبرت معاونة وزير العدل المستشارة بثينة سليمان أن إحداث المحاكم التأمينية وتطويرها والتوسع فيها يأتي في سياق الإصلاح القضائي في وزارة العدل، وأن هذه المحاكم تمثل القاطرة الحقيقية لتفعيل مضمون عقود التأمين، بالتوازي مع دور هيئة الإشراف على التأمين الناظم لقواعد العمل في سوق التأمين ومراقبة عمل الشركات وتقييم الملاءة المالية لهذه الشركات، بما يقتضيه من إيجاد الآليات والضوابط اللازمة لقضايا التأمين عبر سلسلة من القواعد الموضوعية والإجرائية وجمعها بقانون خاص بالتأمين بحيث يكون قانوناً شاملاً وقادراً على تنظيم عمل قطاع التأمين.

جاء حديث معاونة الوزير ضمن ندوة الإثنين التأميني حول المحاكم التأمينية وأثرها في تطور قطاع التأمين، والتي أقيمت أمس في وزارة العدل بحضور عدد واسع من القضاة والمحامين والمعنيين في التأمين، مبينةً أن قانون إحداث المحاكم التأمينية خلق جهة قضائية متخصصة تعالج دعاوى التأمين وتنظر فيها بشكل تخصصي وفني من شأنها إزالة التناقض في الأحكام الصادرة للقضايا المتشابهة نتيجة لاختلاف في النظر للقضية المعروضة، وتوحيد النهج والاجتهادات القضائية المتعلقة بموضوع التأمين، مشيرةً إلى أن المحاكمة التأمينية تأتي تلبية تشريعية ملحة وضرورة للتطورات الحاصلة في عمل قطاع التأمين الذي يمثل الدرع الآمن للقطاع المالي.

وفي مؤشر حول عدد الدعاوى التأمينية المنظورة أمام المحاكم المختلفة بين مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش أن معظم البيانات المتوافرة حول عدد دعاوى التأمين الموقوفة أمام القضاء تقترب من ١٧ ألف دعوة، وهو ما يمثل نحو ٥٠٠ دعوى سنوياً ونحو ٤٠ دعوى شهرياً.

مؤكداً أن العدد الفعلي لدعاوى التأمين في المحاكم أكبر من هذه التقديرات، وذلك بناء على حركة العمل اليومية في قطاع التأمين، وأن معظم هذه الدعاوى تتصل بحوادث السير، وتقدر قيم المبالغ التي دفعتها شركات التأمين بناء على هذه الدعاوى بين ٤ إلى ٥ مليارات ليرة سورية، كلها ناجمة عن حوادث السير، بينما ينخفض عدد الدعاوى في العديد من أنواع التأمين بشكل كبير مثل التأمين على الحياة الذي لم يسجل أكثر من ١٠ دعاوى وكذلك في التأمين على الحريق.

واعتبر العش أن أنواع التأمين الإلزامي هي المألوفة أكثر بالنسبة للمواطنين، إضافة إلى التأمين الصحي، بينما خرج القاضي المستشار مروان الأسود رئيس الغرفة التجارية لمحكمة النقض عن السياق العام التعريفي بأهمية المنظومة القضائية في عمل التأمين بوصفه معظم عقود التأمين مع المؤمن لهم بعقود الإذعان حيث تزويد المؤمن له بورقة في كل الشروط التي ترغب بها شركة التأمين والمطلوب من طالب التأمين فقط التوقيع على هذه الشروط الواردة بالعقد المصمم بما يخدم مصلحة شركة التأمين.

كما علق الأسود على قيمة التعويضات الناجمة عن حوادث السير والتعامل بالمستوى نفسه مع المتضررين على اختلاف مؤهلاتهم، وأنه من غير المنطقي التعويض عن بتر عضو لأي مؤمن بقيمة ١٥ ألف ليرة.

وطالب زملاءه القضاة التروي بمعالجات الدعاوى التأمينية والبحث عن الحلول والاجتهادات للوصول لأحكام قضائية عادلة وتضمن حقوق المؤمن له، والتركيز على التعامل بروح القانون، مؤكداً في تقديرٍ له أن نسبة من يستفيد من التأمين الصحي لا يتجاوز ٥ إلى ١٠ بالمئة من إجمالي المؤمن لهم في هذا النوع من التأمين، أي إن أكثر من ٩٠ بالمئة من المؤمن لهم صحياً غير مستفيدين من التأمين بحسب الأسود.

أحمد لـ«الوطن»: إعادة هيكلة البريد للحد من استهتار البعض بالقانون وعدم احترامه

| قصي المحمد

كشف مدير المؤسسة السورية للبريد بدر أحمد لـ«الوطن» أن تنظيم السوق البريدية هدفها إعادة هيكلية المؤسسة لاحتواء هذه الوظيفة وتأمين الكوادر والاحتياجات الضرورية للحد من استهتار البعض بالقانون وعدم احترامه، لافتاً إلى أن هذه المهمة أنيطت بالهيئة الناظمة للاتصالات والبريد وذلك بموجب قانون البريد رقم ٣٨ لعام ٢٠١٧.

واعتبر أحمد أن قانون البريد الجديد الذي سعت وزارة الاتصالات والتقانة على استصداره يعطي فرصة لتجديد القطاع البريدي من جديد، ووضع الإطار القانوني المناسب لتنظيم السوق البريدية.

مشيراً إلى أن المؤسسة بصدد مراجعة سريعة للخطط الموضوعة لتنسجم مع برنامج الإصلاح الإداري وتلبية متطلبات واستحقاقات البرنامج الحكومي «سورية ما بعد الحرب»، معتبراً أن تطوير قطاع البريد يستلزم بالضرورة برنامج تطوير خاصاً بالمؤسسة لتكون صمام الأمان للمستقبل والأداة التي تمكن الدولة من ضمان الخدمة المميزة التي تستجيب لحاجيات الزبائن أينما وجدوا وبأسعار معقولة وفي متناول الجميع.

لافتاً إلى أنه من الأهمية بمكان إعادة هيكلة المؤسسة بحيث يتطور القطاع مع تطورات أنشطة المؤسسة ويتحول من هيكلية داخلية التركيز إلى هيكلية ذات تركيز تجاري يعتمد على اللامركزية في النشاط حيث تمنح الإدارات ومديريات البريد في المحافظات هامشاً أوسع من الصلاحيات لنتحمل معا مسؤولية التطوير ونتائجه.

مبيناً أن سورية تتعرض إلى جملة من التحديات العالمية والإقليمية تفرضها مواقفها السياسية وتموضعه في منطقة الشرق الأوسط ما أثر في معايير البريد السوري العالمية، مبيناً أنه لا نستطيع أن ننكر آثار الحرب الكونية التي تعرضت لها في الآونة الأخيرة، معتبراً المقارنة والمقاربة في مثل هذه الظروف قد لا تبدو واقعية.

مؤكّداً أن التغلب على مثل هذا التحديات، يُحتّم وضع إستراتيجية تنموية لقطاع البريد، ليسهم في دفع الاقتصاد نحو الحد من انعكاسات سلبية قد تطوله نتيجة هذه التحديات، لافتاً إلى أن يتحتم على البريد السوري أن يتأقلم مع الثورة التكنولوجية ويوظف أدواتها لمزيد من الخدمات الجديدة المعتمدة على تقانة الاتصالات والمعلوماتية، بكونه الشريك الذي لابد منه، وخاصة في علاقته بعملائه عن طريق الإنترنت بكونه الناقل القادر على تأمين إيصال مخرجات التجارة الالكترونية الفيزيائية إلى أصحابها بالسرعة والجودة وبسعر منافس، من خلال انتشاره الواسع وقربه من أماكن وجود مثل هذه الشريحة من الزبائن.